S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/239
29 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية

نتشرف بأن نحيل طيه بيانا صادرا عن البلدان المشتركة بصفة مراقب في عملية السلم الأنغولية في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ عقب اجتماع عقد في لشبونة.

وسيكون من دواعي امتناننا أن تتفضلوا بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مادلين ك. أولبرايت
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيرجي ف. لافروف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيدرو كاتارينو
الممثل الدائم للبرتغال
لدى الأمم المتحدة

290395 290395 95-09055

مرفق

بيان صادر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ عن الدول المشتركة بصفة مراقب في عملية السلم الأنغولية

استعرضت الدول المشتركة بصفة مراقب في عملية السلم الأنغولية التقدم الذي أحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا منذ بدء نفاذه قبل أكثر من أربعة شهور. ومع أن معدل التنفيذ لم يكن منتظما، لاحظت هذه الدول أن وقف إطلاق النار قائم بوجه عام، وأن تحركا إيجابيا نحو تنفيذ الاتفاقات قد سجل في الأيام القليلة الماضية.

وتؤكد الدول المراقبة تأكيدا قاطعا أن إتاحة حرية وصول الأفراد التابعين للأمم المتحدة إلى جميع أنحاء إقليم أنغولا هي أمر لا بد منه للوفاء بصورة ناجحة بالولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي هذا الصدد تلاحظ هذه الدول مع الارتياح أن المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للبعثة تم وزعهم على جميع المواقع المحددة للأفرقة. ويلزم لأفراد البعثة الحصول على التعاون التام من جانب الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وسيظل هذا التعاون التام يشكل المعيار الذي سيقاس به مدى الامتثال للبروتوكول. وفي هذا الصدد تسجل الدول المراقبة ما أعربت عنه حكومة أنغولا من استعدادها لتقديم مساهمات ملموسة إلى عملية حفظ السلام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتشجع يونيتا على أن تقوم أيضا بتقديم المساهمات الملائمة. وهي تتطلع إلى الإسراع بإبرام الاتفاق المتعلق بمركز القوات بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة.

وتلاحظ الدول المراقبة أيضا مع الارتياح البيانات التي جرى الادلاء بها مؤخرا والتي تؤكد مجددا التزام كلا الجانبين بإقرار السلم في أنغولا، وبالوزع السريع لقوة حفظ السلام. وهي تشجع بقوة حكومة أنغولا ويونيتا على التعجيل بالأعمال التحضيرية لعقد اجتماع بين الرئيس خوسيه إدورادو دوس سانتوس والسيد دوناس مالهيرو سافيمبي، الذي سيكون من شأنه توجيه رسالة قوية إلى الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي بالتزامهما المشترك بتحقيق السلم والمصالحة الوطنية. وتطلب الدول المراقبة إلى كلا الطرفين مواصلة اتخاذ تدابير بناء الثقة، لا سيما عن طريق البيانات العامة.

وتتفق الدول المراقبة تمام الاتفاق على أن الالتزام الدقيق بأحكام بروتوكول لوساكا هو أمر ضروري لمواصلة زخم عملية السلم. وتلاحظ مع القلق انتهاك بعض جوانب بروتوكول لوساكا. ذلك أن هذه الانتهاكات تؤجج الشعور بعدم الثقة وقد تقوض ما تم إحرازه حتى الآن. وتؤكد الدول المراقبة الثلاث مجددا أن عملية السلم الحالية هي آخر أمل يرتجى لأنغولا، وتعيد تأكيد اقتناعها بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للصراع الأنغولي. ولا بد أن يدرك زعماء أنغولا المسؤولية التي تقع على عاتقهم بعدم تضييع هذه الفرصة لتحقيق السلم.

وتشير الدول المراقبة إلى ضرورة تهيئة الظروف من أجل إيصال المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع أنحاء أنغولا، ولتحقيق التعاون التام في إطلاق سراح المحتجزين بسبب الحرب عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية، وكذلك جميع المواطنين الأجانب المأسورين، وتوفير المعلومات عن مصيرهم. وهي تشير كذلك إلى ضرورة احترام نزاهة وسلامة الموظفين الدوليين العاملين في جميع أنحاء أنغولا، سواء في جهات عامة أو خاصة.

وتعيد الدول المشتركة بصفة مراقب في عملية السلم الأنغولية تأكيد التزامها بضمان تنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذا عادلا ودقيقا. وهي تثني على الممثل الخاص للأمم المتحدة، السيد بلوندين بييه، على ما بذله من جهود بارزة في هذا الصدد. وهي تعرب أيضا عن أملها في توفير الأموال والموارد اللازمة، بما في ذلك المراقبة الجوية، لتمكين البعثة من الوفاء بأهداف الرصد الهامة على النحو المحدد في بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد الدول المراقبة أن الوزع التام لأفراد قوات السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هو عنصر رئيسي في عملية السلم، وسيضاعف كثيرا من فرص تنفيذ بروتوكول لوساكا بصورة ناجحة. وهي تلاحظ أن وزع أفراد بعثة حفظ السلام يرتبط بقيام الحكومة ويونيتا باتخاذ إجراءات محددة بما يتيح لهم تحقيق مهمتهم بنجاح. وستتشاور حكومات البلدان المراقبة بصورة وثيقة مع الأمين العام فيما يتعلق بقرار وزع وحدات المشاة في أنغولا.

- - - - -